

## أهداف الملتقى

### الأهداف :

1. الإحاطة بالجهود القطاع العام الاقتصادي وتمييزه عن القطاع الخاص
2. الإحاطة بمختلف المؤسسات المشكلة والمكونة للقطاع العام الاقتصادي، بحيث لا يوجد نص قانوني واضح يحدد أشخاص القطاع العام الاقتصادي
3. التطرق الى نشأة القطاع العام الاقتصادي ومختلف الإصلاحات التي عرفها وعن وضعه الحالي و الأجهزة المكلفة بتسييره
4. تسليط الضوء على الرقابة على القطاع العام الاقتصادي خاصة الرقابة المالية لمجلس المحاسبة للدعم المالي وكذا حجم الاستثمار العمومية والتي لم تحقق إلا نسب قليلة من المردودية
5. تشخيص أهم المعوقات والمشاكل التي تحول دون لعب القطاع العام الاقتصادي دور التنمية المستدامة
6. دراسة فرص بقاء القطاع العام الاقتصادي في ظل التطورات لتثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتوجه نحو اقتصاد المعرفة

## الديباجة

اهتمت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال بالقطاع الاقتصادي وتطويره ودفعه لعب دور هام في تحقيق التنمية لم لذلك من انعكاسات على الجانب الاجتماعي والسياسي، فاعتمدت على النهج الاقتصادي الاشتراكي القائم على تملك الدولة لوسائل الانتاج وتبني سياسة الاحتكار العمومي لمختلف النشاطات الاقتصادية معتمدة على المؤسسة العمومية الاقتصادية والتي عرفت عدة أشكال خلال هذه المرحلة لتنفيذ مخطط التنمية وتلبية الحاجات الضرورية للمواطنين.

وفي سبيل إيجاج القطاع العام الاقتصادي والحفاظ على بقائه بادرت الدولة بالعديد من الإصلاحات خاصة تقديم الدعم المالي، لكن الأزمة الاقتصادية والمالية لنهاية الثمانينات دفعت الدولة الجزائرية لتبني إصلاحات اقتصادية شاملة من بينها اعادة النظر في كيفية تسيير القطاع العام الاقتصادي واعتماد النهج الليبرالي بديلا للاشتراكي القائم على مبدأ حرية التجارة والاستثمار والمقاولاتية بفتح المبادرة أمام القطاع الخاص لممارسة الأنشطة الاقتصادية بعد تحريرها من الاحتكار العمومي ليكون فاعل أساسي في بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، كان الهدف المتوخى من هذه الإصلاحات دفع القطاع العام الاقتصادي لتحقيق الفعالية الاقتصادية وتحقيق الاهداف المرجوة ولكن لحد اليوم لا يزال يواجه مشاكل مالية هامة ولم يتمكن من تحقيق النتائج المسطرة، ومع ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال واتجاه الدول نحو الاقتصاد المعرفي أو ما بعد المعرفي القائم على المعرفة من خلال الاستثمار في الابتكار والابداع تتساءل عن مدى إمكانية المواصله في الإعتماد على القطاع العام الاقتصادي في ظل تطورات تكنولوجيا الاعلام والاتصال

وعليه تتمحور اشكالية الملتقى حول : مدى فعالية القطاع العام الاقتصادي في تحقيق الاهداف الاقتصادية في ظل تبني النظام الليبرالي وكيف يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في ظل ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوفكرة بومرداس



كلية الحقوق والعلوم السياسية



2 نوفمبر 2024

قسم القانون العام

ينظم ملتقى وطني حضوري وبتقنية التحاضر عن بعد

## دور القطاع العام الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

يوم : الأربعاء 2025/04/23

الهيئة المشرفة على الملتقى الوطني :

الرئيس الشرفي : أ.د. يحيى مصطفى. رئيس الجامعة

المشرف العام : أ.د. بن الصغير عبد العظيم. عميد الكلية

رئيسة القسم : د.د العرفي فاطمة

رئيسة الملتقى الوطني : د.د شمون علجية

